١٩٥

PLATFORM OF DELIVERY.

السيدة الأستاذة الدكتورة / نسرين الباز

رئيس قطاع الإدارة البيئية

تحية طيبة وبعد ،،،

تتشرف شركة / بي أو دي إيجيبت بدعوة سيادتكم لحضور جلسة التشاور المجتمعي لعرض الجوانب البيئية والاجتماعية لدراسة تقييم التأثير البيني " ج" لمشروع جمع ونقل المواد والمخلفات الصلبة والسائلة الخطرة وغير الخطرة من عموم الجمهورية ، وسيتم عقد الجلسة في مقر الشركة الكائن في العقار رقم (7) الدور الاول- مربع رقم (1153) – مساكن شيراتون –النزهة ، وذلك يوم الخميس الموافق 9 / 1/ 2025 ، في تمام الساعة الحادية عشر صباحًا.

وسيثرى حضور سيادتكم أو يمثلكم مشاركة مناقشات اللقاء .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

مدير الشركة

أ / محمد علي محمد

- للتنسيق يرجى التواصل مع الدكتور / عبدالناصر عبدالهادي

رقم التليفون : 01288375218

01019111078

PLATFORM OF DELIVERY.

Scanned with OKEN Scanner

دراسة تقييم التأثير البيئي " ج"
لمشروع جمع ونقل المخلفات(الصلبة والسائلة) الخطرة وغير الخطرة من عموم الجمهورية

شركة بي أو دي إيجيبت

" POD EGYPT "

شركة إبدأ للاستشارات البيئية والخدمات الصناعية

إعداد م/ صلاح عبده

ديسمبر 2024

Scanned with OKEN Scanner

دراسة تقييم التأثير البيئي " ج "

شركة بي أو دي إيجيبت

" POD EGYPT "

لمشروع نقل المخلفات (الصلبة والسائلة) الخطرة

وغير الخطرة من عموم الجمهورية

إعداد م / صلاح عبده

ديسمبر 2024

Scanned with OKEN Scanner

الملخص التنفيذي

تضمن قانون تنظيم إدارة المخلفات، عدد من المهام للوحدات المتكاملة للمخلفات البلدية، أبرزها تحديد وتحديث البيانات عن كميات المخلفات البلدية وأصنافها، وإعداد قاعدة بيانات دقيقة لها.

ويعد القانون 202 لسنة 2020 خطوة للقضاء على مشكلة القمامة والمخلفات التى طالما كانت تؤرق الشارع المصري، حيث تقوم فلسفته على إنشاء جهاز يُعنى بتنظيم وإدارة المخلفات ومتابعة ومراقبة كافة العمليات المتعلقة بإدارة المخلفات على المستوى المركزى والمحلى بما يحقق الارتقاء بخدمة الإدارة الآمنة بيئياً للمخلفات بأنواعها، وجذب تشجيع الاستثمارات فى مجال الأنشطة من جمع ونقل ومعالجة المخلفات والتخلص منها.

وينص القانون على أن تُنشأ وحدات للإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية بالجهة الإدارية المختصة تكون مسئولة عن الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية، ويكون لها عدد كاف من الإدارات بأجهزة المدن والمراكز والأحياء والقري، وتكون مسئولة في نطاق اختصاصها عن الآتي:

-إعداد الخطة المحلية الرئيسة للإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكـاملة للمخلفـات بالتوافق مع خطـط التنميـة والتخطيط العمراني.

- تحديد وتحديث البيانات عن كميات المخلفات البلدية وأصنافها، وإعداد قاعدة بيانات دقيقة لها.

-الرقابة على تنفيذ عقود إدارة المخلفات البلدية ومعاونة الجهاز في متابعة تنفيذ منظومة الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية وتحقيق الرقابة الفنية المطلوبة.

-ضمان تنفيذ الخطة المحلية الرئيسة بالتنسيق مع مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

- إعداد وتقديم برامج للتوعية الخاصة بمجالات إدارة المخلفات بالتنسيق مع الجهاز.

- وضع الآليات العملية لمتابعة تنفيذ الخطة المحلية الرئيسة للإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية وحل المشاكل التي تعوق تنفيذها وتحديثها ومراجعتها، وتكون تلك الخطة ملزمة فور اعتمادها من الجهاز.

ومع عدم الإخلال بالمسئولية التأديبية تلتزم وحدات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية بالجهة الإدارية المختصة بتقديم تقرير إنجاز ربع سنوي يوضح ما تم تنفيذه في ضوء الخطة المحلية الرئيسة للمخلفات البلدية.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون البيانات الأساسية التي يجب توافرها في تلك الخطة والجهة المختصة بنشرها بعد اعتمادها، وطـريقة نشـرها، والمدة اللازمـة للانتهاء من إعدادها وتحديثها.

Scanned with OKEN Scanner

تسعى وزارة البيئة دائما لحل المشاكل التي تؤرق عدد من مالكى الحيازات الزراعية الواقعة في نطاق محميات من خلال الدفع بلجنة فنية محايدة مشكلة من الخبراء واساتذة الجامعات المتخصصين للوقوف على مناطق الحساسية البيئية المحمية، وما اذا كانت تلك الحيازات تقع في نطاق تلك المناطق أم لا، وبناء على توصيات اللجنة سيتم اتخاذ القرار المناسب بعد العرض على السيد رئيس مجلس الوزراء.

كما تقوم الوزارة ببحث التحديات التي تواجه صناعة تدوير مخلفات الدواجن وتصنيع الاعلاف منها، حيث يوجد بمصر حتى الأن 3 مصانع مرخصة للعمل في هذا المجال، الذي يعد من المجالات الهامة للاستفادة من هذا المخلف بما ينعكس ايجابيا على الاقتصاد المصري خاصة من عوائد تصدير المنتجات التي يتم تصنعها من تلك المخلفات وسد الفجوة الوطنية في الاعلاف، ورصد المصانع المخالفة التي تعمل في هذا المجال بدون تصريح بيئي، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، بما يدفع عجلة الاستثمار البيئي ويتماشى مع القوانين المنظمة.

أن مختلف المشروعات والمنشآت سواء الصناعية او التجارية أو السياحية لا يمكنها ممارسة النشاط دون الحصول على موافقة بيئية بعد التقدم بدراسة تقييم الأثر البيئي للمشروع، وذلك لضمان عدم تأثير الأنشطة والمشروعات المنفذة على البيئة من خلال الالتزام بالاشتراطات والمعايير البيئية.

أن تعزيز الصناعة القائمة على إدارة المخلفات في مصر يتطلب التوعية بالوضع الحالي لمنظومة إدارة المخلفات في مصر، حيث تم إصدار قانون لتنظيم إدارة المخلفات في 2020، وإصدار لائحته التنفيذية لينظم العمل في إدارة المخلفات بمختلف أنواعها، كأحد أدوات جهاز تنظيم إدارة المخلفات الذي يقوم بالدور التخطيطي والتنظيمي والرقابي في منظومة إدارة المخلفات ويعمل على تحديد الأدوار والمسئوليات، ويتولى إصدار تراخيص مزاولة المهنة والنشاط للعاملين في ادارة المخلفات، إلى جانب تطبيق مبدأ أن منتج المخلف يدفع ثمن التخلص الأمن منه بمراحل الجمع والنقل والتدوير والتخلص النهائي.

تعتزم شركة بي أو دي إيجيبت " POD EGYPT " العمل في مجال نقل المواد الخطرة وجميع أنواع المخلفات السائلة والصلبة الخطرة وغير الخطرة (عدا المشعة والطبية) الناتجة عن كافة الأنشطة الصناعية والخدمية في نطاق محافظات عموم الجمهورية، من مصادر تولدها إلى مواقع التخلص النهائي المعتمدة والمصرح لها بإستقبال نوعيات المخلفات الصلبة ومنها مصنع أسمنت لافارج بالعين السخنة، العامرية للأسمنت، ومصانع إعادة التدوير وإنتاج بدائل الوقود من المرفوضات RDF وكذلك التخلص الامن بالمدافن الحكومية.

Scanned with OKEN Scanner

تهدف شركة بي أو دي إيجيبت " POD EGYPT " من تنفيذ هذا المشروع إلى التواجد في هذا المجال بما يحقق نمو أعمال الشركة بين القطاع الخاص والحكومة من خلال إنشاء مشروعات خدمية وفى نفس الوقت الحفاظ على البيئة من خلال الرقابة الكاملة على حركة تلك المخلفات وتوثيق الكميات والأنواع وجهة التخلص في سجل تتبع للشحنات، بما يضمن الحصول على ثقة واطمئنان الجهات الرقابية وعملاء الشركة.

التزاماً من شركة بي أو دي إيجيبت " POD EGYPT " بتطبيق كافة المعايير والاشتراطات البيئية والإلتزام بمواد القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن حماية البيئة والمعدل بالقانون رقم 9 لعام 2009 ولائحته التنفيذية، وطبقاً لدليل أسس وإجراءات تقييم التأثير البيئي عن جهاز شئون البيئة، فقد قامت الشركة بإعداد دراسة تقييم التأثير البيئي " ج" لمشروع جمع ونقل جميع أنواع المخلفات السائلة والصلبة الخطرة وغير الخطرة والمخلفات الطبية (عدا المشعة) الناتجة عن كافة الأنشطة الصناعية والخدمية في نطاق عموم الجمهورية تم إعداد دراسة تقييم التأثير البيئي (ج) للمشروع مع الإسترشاد بدليل أسس وإجراءات تقييم التأثير البيئي الصادر عن جهاز شئون البيئة وقد تضمنت الدراسة ما يلي:

- **المقدمة**

تضمنت توضيح أهمية إقامة مشروع نقل المخلفات (الصلبة والسائلة) الخطرة وغير الخطرة في نطاق محافظات عموم الجمهورية وتناولت مواصفات السيارات المستخدمة والتجهيزات اللازمة حتى تتم عملية النقل بالشكل الأمثل بيئياً وبما يراعي معايير الأمان العالمية لنقل تلك المخلفات، كما أوضحت مخاط النقل العشوائي لتلك المخلفات وما يصاحب ذلك من أخطار على الصحة والبيئة.

- **وصف المشروع**

تم توضيح أهداف المشروع والوصف العام للمشروع وموقعه والسيارات والشاحنات المستخدمة، بالإضافة الى وصف لانواع المخلفات التي سيتم التعامل معها والجهات التي سيتم نقل المخلفات الخطرة منها ومواقع إعاده التدوير أو التخلص الآمن منها.

- **الإطار القانوني والمؤسسي**

تم تحديد القوانين والتشريعات التي تحكم عملية نقل المخلفات (الصلبة والسائلة) الخطرة وغير الخطرة وإشتراطات النقل، لضمان التوافق الدائم معها والالتزام بها

- **وصف البيئة المحيطة**

المقر الاداري لشركة مركون للخردة والرواكد– العقار رقم (10) الدور الثاني- مربع رقم (1163) قطعة رقم (1) – مساكن شيراتون –النزهة - القاهرة ، وتم إجراء معاينات ميدانية للمواقع للوقوف

Scanned with OKEN Scanner

على الوضع البيني الراهن والتي تبين منها أن جميع ملوثات الهواء بالمنطقة أقل بكثير من حدود القانون وأن البيئة المحيطة تستوعب إقامة المشروع، كما يحتوي هذا الفصل على وصف مختصر للبيئة التي سيتم تنفيذ المشروع بها والطرق والمحاور المروريه التى سيتم نقل المخلفات عبرها.

- **تحليل البدائل**

تناولت الدراسة تحليل بدائل عدم تنفيذ المشروع، بالإضافة الى بديل النقل بإستخدام السكك الحديدية، أو بالنقل النهرى وقد أوضحت الدراسة عدم جدوى تلك البدائل بيئياً وإقتصادياً كما سيتم توضيحه تفصيلياً في الفصل الخاص بدراسة البدائل.

- **تحديد وتحليل التأثيرات البيئية**

تتضمن أهم العناصر التي قد تتأثر إيجاباً أو سلباً بالمشروع وفي مقدمتها نوعية الهواء والمياه السطحية والتربة مع بيان حدة ذلك التأثير ونطاقه، وشمل التقييم السيناريوهات الأسوأ للطوارئ التي قد تتعرض لها عملية النقل بما يعرض الأفراد والبيئة للخطر.

- **خطة الإدارة البيئية**

تم إعداد خطة للإدارة البيئية للمشروع خلال مراحله المختلفة حيث تناولت الخطة الأساليب المتبعة للتخفيف من الآثار البيئية السلبية وإجراءات الحد منها.

تضمنت خطة الإدارة البيئية الخاصة بالمشروع التوافق الدائم مع متطلبات القانون وتعيين مختص بمراقبة كافة الجوانب البيئية التي تتعلق بأنشطة المشروع واتخاذ أية تدابير من شأنها تصحيح وتعديل أي حيود عن الحدود التي أوضحها القانون.

- **الخلاصة**

خلص فريق إعداد الدراسة أنه مع الإلتزام بأحكام قانون حماية البيئة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والمعايير والإشتراطات الواردة بالدراسة، فإن المشروع المقترح سيكون له آثاراً بيئية وإجتماعية إيجابية مما يحقق التحكم في نقل المخلفات (الصلبة والسائلة) الخطرة وغير الخطرة في نطاق عموم الجمهورية بإستخدام سيارت شركة بي أو دي إيجيبت " POD EGYPT " أو سيارات الغير والمتعاقد معها، وببحث بدائل المشروع وإجراءات حماية البيئة التي تعتزم الشركة تطبيقها مع الالتزام من جانب الشركة بتطبيق هذه الإجراءات بما يضمن التوافق البيني والتأكيد على تعظيم الآثار البيئية الإيجابية للمشروع والحد من الآثار البيئية السلبية له ومتوافق تماماً مع القوانين والإشتراطات البيئية.

Scanned with OKEN Scanner